



جمهورية السودان
المفوضية القومية للانتخابات
NATIONAL ELECTIONS COMMISSION
مكتب رئيس المفوضية



النمرة ١٦ / ١٠ / ٢٠١٤ م
التاريخ

بيان صحفى عن فترة الطعون فى

ترسيم وتوزيع الدوائر الجغرافية الولائية

- وفقاً للجدول الزمنى للانتخابات للعام ٢٠١٥م، فقد تم فتح باب الاعتراض على ما جاء فى ترسيم وتوزيع الدوائر الجغرافية والذى سبق وأن نشرته المفوضية بتاريخ ٢٥/٩/٢٠١٤م، على أن يظل الاعتراض مكفولاً حتى ٢٥/١٠/٢٠١٤م للجهات التى حددها قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨م تعديل لسنة ٢٠١٤م، وذلك وفق المادة (٣٩) ١ - ٢ - ٣ من القانون .
- حتى اليوم ١٦/١٠/٢٠١٤م تسلمت المفوضية عدد خمسة اعتراضات من ولايات مختلفة وقد قامت المفوضية بدراستها والرد عليها وبيانها كالاتى :-
(١) الإعتراض الأول : مقدم من حزب الأسود الحرة بتاريخ ٢٥/٩/٢٠١٤م ، ويعترض فيه الحزب على توزيع الدوائر القومية والولائية لكل من ولايات كسلا ونهر النيل والبحر الأحمر يطالبون بأن تكون منطقة غرب كسلا دائرة جغرافية قومية تشتمل على ثلاث دوائر ولائية وذلك لضمان مشاركة أكبر لقبيلة الرشايدة فى السلطة والثروة إضافة الى الاعتراض على الإحصاء السكانى الذى تم الإستناد عليه فى توزيع الدوائر كما يعترضون على عدم وجود دوائر مخصصة لتمثيل قبائل الرشايدة بكل من ولايتى البحر الأحمر ونهر النيل . تم رفض هذا الاعتراض وذلك إستناداً على الآتى:-
- ان المعيار الأساسى لتقسيم وترسيم الدوائر هو فقط المعيار السكانى وذلك وفقاً للمواد (٣٧) و (٣٨) من قانون الانتخابات .

- توزيع الدوائر لا يتم وفقاً لأي أساس قبلي أو جهوي .
(٢) الإعتراض الثاني: مقدم من المواطن أشرف محمد صادق الجبلاي
بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٤م .

- يتمثل إعتراض المواطن أشرف في مجموعة من الملاحظات حول
بعض الأخطاء المطبعية التي جاءت في مكونات بعض الدوائر بولاية
البحر الأحمر .

- بالرغم من أن حق الإعتراض وفقاً للمادة (٣٩) ١ - ٢ - ٣ من القانون
مكفول فقط لجهات محددة ليس من بينها الأفراد ، إلا أنه تقديراً لجهود
المواطن وبناءاً على سياسة المفوضية في الشفافية والإستنارة بكافة
الآراء البناءة فقد درست المفوضية إعتراض المواطن ووجدته وجيهاً
وسليماً ورأت الأخذ به ، هذا ولقد أجرى التصحيح اللازم كما ورد في
ملاحظة المواطن أشرف محمد صادق الجبلاي ، مع الشكر والتقدير
له .

(٣) الإعتراض الثالث : مقدم من السيد إدريس موسى طريح عضو المجلس
التشريعي لولاية شمال دارفور بتاريخ ٢٦/٩/٢٠١٤م .

- تقدم السيد إدريس موسى طريح عضو المجلس التشريعي لولاية شمال
دارفور بإعتراض على ترسيم الدوائر الجغرافية القومية والولائية
بمحلية الواحة بولاية شمال دارفور موضحاً أن الرحل بهذه المحلية
منحوا دائرة قومية واحدة ودائرتين ولائيتين مطالباً بزيادة العدد الى
إثنين دائرة قومية وأربعة دوائر ولائية .
وقد تم رفض هذا الإعتراض وفقاً للآتي :-

- بالنسبة للدوائر القومية فإن قانون الإنتخابات لسنة ٢٠٠٨م تعديل
لسنة ٢٠١٤م ، قد أبقى على الدوائر القومية على ما كانت عليه في
الإنتخابات السابقة وقد سبق وأن مرت هذه الدوائر بكل مراحل

الإعترضات والطعون وبالتالي فإنه لا مجال للنظر في أى إعترضات بهذا الخصوص .

- بالنسبة للدائرة الولائية فإن قانون الإنتخابات فى تعديله لسنة ٢٠١٤م قضى بتقليص الدوائر الولائية من ٦٠% الى ٥٠% - وبالنظر الى مجموع سكان محلية الواحة يبلغ ١٣٨,٢٤٣ نسمة والقاسم الإنتخابى المطلوب للدائرة الواحدة ١٠٦,٠٠٠ وبالتالي فقد تم إضافة مجموعة من سكان الرحل لهذه الدائرة مما جعل منها دائرتان ولائتان وليست دائرة واحدة .

- هذا الإجراء كفل العدالة تماماً لسكان محلية الواحة ولا نرى أن هناك ظلماً قد حاق بهم .

(٤) الإعترض الرابع : مقدم من السيد عمر محمد ابراهيم ، نائب الدائرة قريضة جنوب دارفور بتاريخ ٢٨/٩/٢٠١٤م .

يعترض مقدم الإعترض على ترسيم الدائرة الولائية (١٣) قريضة بولاية جنوب دارفور ويطلب بإعادة دائرة الجوغانية الولائية وإزالة التداخل بين الدائرة (١٣) قريضة والدائرة (١٤) شركيلا وإسترجاع مجموعة من المناطق من الدائرة (١٤) شركيلا الى الدائرة (١٣) قريضة .

تم رفض هذا الإعترض وذلك وفقاً للآتى :-

- المناطق التى يطالب السيد مقدم الإعترض بضمها الى الدائرة (١٣) قريضة هى فى الأصل تتبع للدائرة (١٤) شركيلا حسب الإحصاء السكانى .

- تحويل هذه القرى الى الدائرة (١٣) قريضة سوف يحدث تجاوزاً فى القاسم الإنتخابى لكلا الدائرتين .

- سبق أن قدم هذا الإعترض فى العام ٢٠١٠م ورفض .

(٥) الإعتراض الخامس : مقدم من السيد بنانى محمد عبدالرحمن ، نائب رئيس المؤتمر الوطنى لولاية شرق دارفور بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٤م .
- بنى الإعتراض على ان توزيع الدوائر الجغرافية الولائية لم يتم بناءً على الإحصاء السكانى كما يطالب بمنح الدائرة (٢٤) الفردوس عسلاية ٦ دوائر بدلاً عن أربعة فى التوزيع الجديد وذلك على اعتبار أن هذه الدائرة لديها الآن ستة ممثلين بالمجلس التشريعى كما يطالب بمراكز إقتراع للرحل فى مواقعهم .

تم رفض هذا الإعتراض وفقاً للآتى:-

(أ) عددية سكان الدائرة القومية الفردوس عسلاية تبلغ ١٥٨.٠٠٠ نسمة وهذا العدد كفل لهذه الدائرة عدد (٤) دوائر ولائية بينما كانت هذه الدائرة تتمتع بدائرة ولائية واحدة فقط .

(ب) ترسيم الدوائر وتقسيمها محكوم بعددية السكان بالمنطقة الجغرافية المعنية والمعيار فى ذلك هو المعيار السكانى والقاسم الإنتخابى ولا علاقة فى ذلك بأى موازنات قبلية أو جهوية .

(ج) حق الرحل فى تحديد مراكز لهم مكفول قانوناً وبموجب المادة (٢٢)

٢ - أ وهى التى تحدد كيفية التعامل مع الرحل وفق ما تفصله

القاعدة (١١) من القواعد العامة للإنتخابات . عليه فإن الرحل بهذه

المنطقة سيجدون حقهم فى التسجيل والإقتراع حسب المناطق التى

يتواجدون فيها شأنهم شأن أى مستوف لشروط التسجيل والإقتراع .

ختاماً تعلن المفوضية إستعدادها التام لتلقى أى إعتراضات بهذا الشأن وذلك حتى

الفترة القانونية المحددة بالجدول الزمنى وهى ٢٥/١٠/٢٠١٤م .

وبالله التوفيق،

البروفيسر
مختار محمد مختار الأصم

رئيس المفوضية القومية للإنتخابات

